

الإشكالات القانونية للعملة الافتراضية: البتكوين نموذجًا

Legal Problems of Virtual Currencies: Bitcoin Model

كريم زينب

مخبر النشاط العقاري

جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

Krim.univ.sba@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

بلقادر كريم*

مخبر النشاط العقاري

جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

Krim.univ.sba@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/02/28 - تاريخ القبول: 2024/12/28 - تاريخ النشر: 2025/07/29

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالبتكوين والعملات الافتراضية المشابهة لها، باعتبارها ظاهرة اقتصادية لا يمكن تجاوزها، ثم التعرّيج على أهم الخصائص التي تتفرد بها هذه العملات، بعدها يتم البحث في مفهومها من الناحية القانونية أي الوقوف عند طبيعتها القانونية، بمعنى هل يمكن اعتبارها عملة أو سلعة أو غير ذلك؟ وغني عن البيان أن العملات الافتراضية تعرف تباين من حيث التأطير القانوني، مما يستدعي إجراء مقارنة قانونية بين مختلف التشريعات خاصة موقف المشرع الجزائري إزاء هذه التكنولوجيا المالية الحديثة التي أفرزتها الثورة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: البتكوين، البلوكتشين، العملات الافتراضية، خبراء التشفير، نقود، سلعة.

Abstract: This study goals at identifying the Bitcoin and the similar virtual currencies as an economic phenomenon that cannot be exceeded, and then identifying the most important characteristics of the uniqueness of these currencies, after which the concept is legally researched, that is, standing at its legal nature, meaning can it be considered as a currency, commodity or otherwise? It goes without saying that virtual currencies are different in terms of legal framing, which calls for a legal approach between various legislation, especially Algerian legislators' attitude towards this modern financial technology due to the digital revolution.

Keywords: bitcoin, blockchain, virtual currencies, cypherpunks, Money, Commodity.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الخِدْمَات المالية لها تأثير كبير على حياة الشخص سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية ومن ثم يجب إيصال هذه الخِدْمَات المالية إلى كل طبقات المجتمع بغض النظر عن مكان التواجد وهذا ما يعرف لدى الاقتصاديين بالشمول المالي،¹ الذي يعد من أهم العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا السياق تعتبر الخِدْمَات المالية الرقمية المبتكرة من الآليات المؤثرة إيجاباً على انتشار وتوسيع الشمول المالي، إذ تسمح بطرح أكبر عدد من المنتجات المصرفية وتمكين جميع شرائح المجتمع من الحصول عليها من خلال التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الحلول القائمة على الهواتف النقالة والمنصات الرقمية والعملات الافتراضية، كما تسمح للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية بالولوج إلى الخِدْمَات المالية عبر التقنيات الرقمية نظراً لانخفاض تكلفتها.

كما أفرز التطور الحاصل في المجال التمويل الرقمي في ظل التحول الإلكتروني للتجارة، نُظْم دفع مالية متطورة، من بينها العملات المشفرة القائمة على بروتوكول سلسلة الثقة أو الكتل (البلوكشين) المعتمد في كثير من الدول والذي يتميز بالدقة والأمان والشفافية فضلاً على اعتبارها نظام التشغيل الرئيسي لأغلب العملات الافتراضية المشفرة ومن أشهرها عملة البتكوين Bitcoin التي قد تؤدي إلى تغيير جذري لقطاعات المبادلات المالية ونموذج أعمالها وكذا طريقة تنفيذ المعاملات التجارية الإلكترونية مستقبلاً.

رغم الإقبال الكبير على العملات الافتراضية وقيام بعض الدول باحتوائها،² يبقى هذا الابتكار الرقمي محل جدل من حيث الماهية والطبيعة القانونية والآثار المترتبة عند التعامل بها، إذ أن الدراسات القانونية تتناول هذا الموضوع على استحياء نظراً للغموض القائم حول هوية المنشئ والمميزات الفريدة التي تحمل في طياتها مخاطر حسب منظور بعض الفقهاء والمختصين، مما يتعين على التشريع الدولي والإقليمي والمحلي الوقوف عند هذه التكنولوجيا المعاصرة من أجل وضع أليات لحماية الاقتصاد والمتعاملين بها، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع، ذلك أن البحث في الاطر القانونية المقارنة، يساهم في إيجاد البيئة التشريعية الملائمة للبتكوين والعملات الافتراضية المماثلة.

¹ - الشمول المالي: « إتاحة واستخدام كافة الخِدْمَات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية»، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص5، متوفر على الموقع الرسمي للصندوق <https://www.amf.org.ae/>، تاريخ الاطلاع 2024/02/21، الساعة 22:15.

² - مثل: ألمانيا، أمريكا، كندا، المكسيك، الصين، مصر، قانونية العملات المعماة حسب البلد أو الإقليم، <https://ar.wikipedia.org/>، تاريخ الاطلاع 2024/02/21، الساعة 03:25.

تأسيسا على ما سبق تتضمن هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى مشروعية العملات الافتراضية في ظل تباين المواقف الدولية: البتكوين نموذجًا؟** وفقا للمنهج المقارن وذلك بتقسيم الدراسة إلى مبحثين أولاً: ماهية العملات الافتراضية البتكوين نموذجًا (المبحث الأول)، وثانياً: مقاربة قانونية للعملات الافتراضية البتكوين نموذجًا (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية البتكوين نموذجًا

تعتبر البتكوين من أهم مخرجات الثورة الرقمية وما يلفت الانتباه أنها ظهرت إلى الوجود في أعقاب أزمة الرهون العقارية لعام 2007، هذا ما دفع البعض بالقول أنها جاءت كإنتفاضة على النظام المالي الذي كان سببا في حدوث هذه الأزمة المالية، ونظرا لحدثة عملة البتكوين نسبيا وغياب التأطير القانوني لها في أغلب دول العالم ظلت هذه التكنولوجيا المالية الجديدة محل غموض من حيث تحديد الماهية، ومن ثم بات من الضروري البحث عن خلفيات نشأة هذه العملة الافتراضية وتحديد مفهومها وإبراز ما يميزها عن العملات القانونية، وعليه تتضمن هذه الدراسة قسمين رئيسيين، الأول يتناول ضبط الإطار المفاهيمي لعملة البتكوين (المطلب الأول) والثاني يخصص لتبيان أهم الخصائص التي تتميز بها عملة البتكوين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم البتكوين

تعتبر البتكوين العملة الافتراضية الأكثر شيوعا وتداولاً عن غيرها من العملات الافتراضية الأخرى التي تعد البديل لها، مثل البتكوين كاش (BCH) ولايتكوين (LTC) والإيثريوم (ETH)،³ لأنها لا تختلف عنها إلا في تفاصيل صغيرة جدا، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور العملات الافتراضية المنقسمة عن العملة الرئيسية البتكوين؛ البطء في معالجة المعاملات المالية وكذا ارتفاع أسعار رسوم التحويل إلى العملات الرسمية،⁴ وقد اختلفت التسميات لهذه العملات الافتراضية بحسب التشريعات والتنظيمات لكل دولة، مثلا في الأرجنتين وتايلاند وأستراليا أطلق عليها تسمية العملات الرقمية وفي كندا والصين والتايبوان تدعى السلع الافتراضية وفي المكسيك تسمى بالأصول الافتراضية،⁵ وفي فرنسا توصف بالعملات الافتراضية.⁶ وهذا ما يطرح إشكال في تحديد مفهوم البتكوين باعتبارها الأصل ومن ثم تقسم الدراسة في هذا المطلب إلى قسمين

³- فريدة حداد وعبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد3، سنة 2021، ص 381.

⁴ - أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة- دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2019، ص 33-34.

⁵ - Adoni Nyamuke, Enjeux de la régulation des cryptomonnaies dans le monde, Parution : mardi 15 juin 2021, disponible sur <https://www.village-justice.com>, Vu le 28/12/2023.

⁶ -Michel Sapin, Ministre des Finance et Comptes Public, Réguler les Monnaies Virtuelles, Communiqué de Presse N°121, Paris le 11/07/2014.

حيث يفرد للفرع الأول عنوان تعريف للبتكوين في حين يخصص للفرع الثاني عنوان نشأة العملة الافتراضية البتكوين.

الفرع الأول : تعريف البتكوين

لم يستقر الفقه على تعريف واحد جامعاً مانعاً للبتكوين نظراً لحدوثها النسبية ومميزاتها الفريدة، كما أن الفراغ التشريعي الذي تشهده العملات الافتراضية بشكل عام وكذا تضارب المصالح الدولية في هذا المجال أدى إلى تباين التعريفات القانونية للبتكوين بين الدول، مما يستدعي إلقاء الضوء على المقصود بالبتكوين من منظور فقهي وكذا قانوني.

أولاً: التعريف الاصطلاحي للبتكوين

تعددت الآراء والاتجاهات حول إيجاد تعريفاً جامعاً مانعاً للبتكوين نظراً للتطور المتصاعد الذي تشهده هذه العملة في السنوات القليلة الماضية،⁷ ومن بين هذه التعريفات: « عملة رقمية تستخدم في جميع أنحاء العالم على شبكة الانترنت ويتم إنشاؤها وتبادلها من حاسوب إلى آخر عبر شبكة لا مركزية، ما يعني أنها لا تخضع لسيطرة مركزية من أية سلطة أو حكومة ويمكن الوصول إليها من قبل أي شخص متصل بالإنترنت »، كما أنها: « صورة رقمية مخزونة على الشبكة العنكبوتية تتخذ أشكال ومظاهر تحاكي مظهر الأموال المادية، المنقولة منها والعقارية ولها قيمة مادية وافتراضية في العالم الافتراضي فتمتاز بإمكانية نقل ملكيتها عبر المحافظ الرقمية كـ BitOasis ومقايضتها بأشياء مادية أو صرفها مع العملات الحقيقية أو حتى بيعها من خلال تعاقد افتراضي مشفر أهم سماته مبدأ سلطان الإرادة بلا وسيط متحكم في العقد كما في العملات الحقيقية من منطلق أن الإرادة مطلقة لا قيد يحددها». ⁸ أيضاً أنها : « أحد النقود الافتراضية الرقمية اللامركزية تصدر بواسطة مطورين خاصين وتستخدم لأغراض متنوعة عند اتفاق الأطراف عليها، كما أن الحصول عليها وتخزينها والوصول إليها والتعامل بها يكون إلكترونياً »،⁹ أيضاً تم تعريفها على أنها: « نموذج للدفع الإلكتروني الند للند، يسمح بإرسال الأموال مباشرة من شخص إلى آخر، دون المرور على هيئة كما في النظام المالي التقليدي أين تتولى البنوك هذا». ¹⁰

و قد وصفها المفتي الأردني الشيخ حمزة مشوقة بأنها: « عملة رقمية افتراضية مشفرة، ليس لها رقم مسلسل، ولا تخضع لسيطرة أية مؤسسة مالية في العالم، إذ يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الانترنت، من

⁷ - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 32.

⁸ - محمد جمال زعين وعبد الباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية Bitcoin تكيفها القانوني وحكم التعامل بها، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، العدد 2، تاريخ النشر 2022/01/30، ص 145.

⁹ - أسامة محجوب وغنية باطلي، النظام القانوني للبتكوين، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13 العدد 2، تاريخ النشر 2021/10/31، ص 624.

¹⁰ - AIT Mohammed Mohamed, Bitcion une monnaie du 21^{eme} siècle, Revue Algérienne des sciences humaines et sociales, V 7 N°2(2019), pages 183-192, P189.

دون وجود فيزيائي لها، وتتحكم في قيمتها قوى العرض والطلب، ولكنها لم تحظ باعتراف أغلب دول العالم، وبالتالي فـ "البتكوين" ليس لها قيمة ذاتية مثل الذهب والفضة ولم تصدرها جهة قانونية تضمن استقرارها وقيمتها مثل الأوراق النقدية¹¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البتكوين والعملات الافتراضية المماثلة لها هي ابتكار تكنولوجي تستعمل كوسيلة دفع مباشرة نظير نظير دون تدخل بنك أو مؤسسة مالية، ولا وجود لها في العالم الحقيقي، إذ يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت، وليس لها قيمة ذاتية بل يتحكم فيها قانون العرض والطلب، ولا تخضع لأية سلطة حكومية.

ثانيا: التعريف التشريعي للبتكوين

بالرجوع إلى نص المادة 117 من قانون المالية الجزائري لسنة 2018 عرف المشرع الجزائري العملات الافتراضية بوجه عام ولم يفرق بين البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى المنقسمة عنها حيث ورد فيها مايلي: «...العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو البطاقة البنكية»¹²، يتضح أن المشرع الجزائري اعتمد في هذا التعريف على معيار بيئة التداول وهو الفضاء الافتراضي بمعنى لا وجود للبتكوين في الواقع إذ يتم تداولها عبر شبكة الانترنت فقط والمعيار الثاني هو انعدام الدعامة المادية أي أنها لا تستند إلى أصل مالي كالذهب والفضة أو نقود أو أوراق مالية لكن هذان المعياران لا يكفيان بل يجب البحث عن معايير أخرى لإزالة اللبس.

كما أن البتكوين تشترك مع النقود الرقمية ذات الغطاء القانوني في معيار البيئة فكلاهما يتم تداولهما عبر فضاء الانترنت كذلك معيار الدعامة المادية فيه ما يقال باعتبار أن البتكوين تحدد قيمتها مبدئيا على أساس كلفة الكهرباء اللازمة للإنتاج وكذا أجهزة الكمبيوتر المتطورة والبرامج وغيرها من المعدات فضلا على المجهود الفكري للمنقبين ثم الخضوع لقانون العرض والطلب وبذلك فإنها لا تختلف عن العملات القانونية التي تستمد قيمتها من قيمة الذهب الذي يتم التنقيب عليه من قبل مختصين ثم عرضه في الأسواق المالية، فكلا من الذهب والكهرباء من الثروات الطبيعية يتطلبا موارد بشرية ومالية في عملية الإنتاج وكلاهما يخضعا لقانون العرض والطلب، وعليه كان على المشرع الجزائري إضافة معيار آخر وهو معيار جهة الإصدار والرقابة أي أن البتكوين والعملات الافتراضية المشابهة لها تصدر بطريق التعدين من جهة غير حكومية ولا تخضع لرقابة الهيئات الرسمية وبالتالي هي تخرج عن الأطر القانونية المنظمة للعملات الوطنية،

¹¹ - محمد محمود كالمو، حكم التعامل بالبتكوين، دار النهضة العلمية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص7.

¹² - المادة 117 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 2017/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة في 2017/12/28.

وفي الجزائر تحدد السياسة النقدية من خلال القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 المؤرخ في 2023/06/21 ومن ثم فإن التعامل بالبتكوين يعد خرقا للقوانين الوطنية الجزائرية على خلاف بعض التشريعات التي لا تمنع التعامل في هذا النوع من العملات كما سنرى لاحقا.

بينما وصفها السلطة المصرفية الأوروبية بـ : « العملات الافتراضية هي تمثيل رقمي للقيمة لا يصدرها بنك مركزي أو سلطة عامة ولا تلحق بالضرورة بالنقود الورقية، بل يستخدمها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها، تخزينها أو تداولها إلكترونيا، وتتميز ببعض الميزات للأنشطة والمنتجات التي تدخل ضمن اختصاص توجيه النقود الرقمية للاتحاد الأوروبي، هذا لا يقصد من هذه المنتجات تضمينها هنا، لأن النقود الرقمية هي تمثيل رقمي للنقود الورقية، وهي ليست كذلك ».¹³

أيضا عرفها صندوق النقد الدولي على أنها: « تمثيل رقمي لقيمة أو لعملة يتم تطويرها من طرف الخواص مقومة بوحدة حسابهم الخاصة، بحيث يمكن تحويلها بين الأطراف للقيام بتسوية المدفوعات بطرق آلية بالاعتماد على أنظمة دفاتر الأستاذ الموزعة ».¹⁴

أما في أمريكا تقبل البتكوين وما يشبهها من العملات الافتراضية كوسيلة دفع على نطاق ضيق لكن لا ترتقي إلى مستوى النقود القانونية لافتقارها لبعض خصائصها حيث عرفت وزارة الخزانة على أنها : « وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات ولكنها لا تملك جميع الخصائص للعملة الحقيقية »، وفي مشروع للقانون التنظيم الموحد للأعمال التجارية للعملات الافتراضية تم تعريفها بأنها: « تمثيل رقمي للقيمة - يستخدم كوسيلة للتبادل أو وحدة للحساب أو مخزن للقيمة - ليست نقودا سواء كانت مقومة بالنقود أو لا »، أيضا وصفها شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية FinCEN¹⁵ بأنها :

« هي وسيلة تبادل تعمل كالنقود في بعض البيئات لكنها لا تملك كل خصائص النقود الحقيقية خصوصا العملات الافتراضية ليس لها قوة الإبراء القانونية لدى أية ولاية قضائية ».¹⁶

¹³ - European Banking Authority/Opinion on "Virtual Currencies"/2014/08, du 04/07/2014,P11, <https://extranet.eba.europa.eu/>, Vu le 18/02/2024 à 14:50.

¹⁴ - زيدان لخضر، تحليل المخاطر المرتبطة بتطوير واستخدام العملات الافتراضية " تقدير خطر القبول العام باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع المالية، جامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2020-2021، ص53.

¹⁵ - Le Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) est un bureau du département du Trésor des États-Unis qui collecte et analyse les informations sur les transactions financières afin de lutter contre le blanchiment d'argent national et international, le financement du terrorisme et d'autres crimes financiers, disponible sur le site : https://fr.wikipedia.org/wiki/Financial_Crimes_Enforcement_Network, vu le 03/02/2024 à 12 :10.

¹⁶ -Guidance Department of the treasury Financial crimes Enforcement network, FIN-2013-G001, Issued March 18, 2013, Subject : Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies, disponible sur le site : <https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/FIN-2013-G001.pdf>, vu le 03/02/2024 à 02:30.

كما وصفها المصرف المركزي الإماراتي بأنها: « أي نوع من الوحدات الرقمية المستخدمة كوسيط للتبادل أو وحدة حساب أو شكل من أشكال القيمة المخزنة »¹⁷ وهذا التعريف يطابق إلى حد كبير ما جاء به المشروع الأمريكي للقانون التنظيم الموحد للأعمال التجارية للعملات الافتراضية، أيضا عرفت المادة 1 من قانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 « العملات المشفرة : هي عملات مخزونة إلكترونيا غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ويتم تداولها عبر شبكة الانترنت »¹⁸. تقريبا هذا التعريف يطابق ما جاء به المشرع الجزائري ومن ثم وجب البحث على معايير أخرى حتى يكون هذا التعريف جامعا مانعا نافي للجهال.

في تقرير مؤرخ في 2014/07/23 عرف مجلس الشيوخ Le Sénat الفرنسي العملة الرقمية على أنها: « عملة لا يمكن اعتبارها عملة قانونية، كما أنها ليست وسيلة دفع بمفهوم التقنين النقدي والمصرفي، وعلى خلاف النقود الإلكترونية، فإن البتكوين لا تصدر مقابل إيداع أموال، فهي دعامة للمعاملات، ويعتبر البتكوين في الوقت الحالي شكلا من أشكال المقايضة على النحو الرقمي ». وهذا ما أكدته سلطة الأسواق المالية الفرنسية عند تعرفها للعملة الافتراضية حيث اعتبرتها أموال غير نظامية ورقمية،¹⁹ وما يلاحظ من خلا هذين النصين ان السلطة الفرنسية لا تعتبر البتكوين أداة دفع باعتبار أن اصدارها لا يتم على أساس إيداع أصول حقيقية ونقدية كالذهب والعملات الصعبة، بل أنها صورة من صور المبادلات في شكل رقمي كما أنها غير نظامية، على خلاف ما هو معمول به في أمريكا إذ تعتبر وسيلة دفع على نطاق ضيق.

الفرع الثاني : نشأة العملة الافتراضية البتكوين

عرفت البشرية أشكال مختلفة لوسائل الدفع بسبب التطور في المعاملات عبر العصور، لعل من أشهرها الأطعمة والجلود،²⁰ أو ما يسمى بالنقود السلعية في الفقه الإسلامي والتي كانت تختلف من مجتمع إلى آخر، لكن بسبب عجزها على تلبية الرغبات المتجددة دعت الضرورة إلى البحث على نوع أخرى من النقود إلى أن تم الاهتمام إلى النقود المعدنية فأصبح التداول يتم بقطع نقدية نحاسية وبرونزية ثم ذهبية

¹⁷ - ألاء يعقوب يوسف وخليفة محمد الحمادي، التكييف القانوني للعملات الافتراضية: البتكوين نموذجا، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19 العدد 3، سبتمبر 2022، ص128.

¹⁸ - القانون المصري رقم 194 لسنة 2020، المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الجريدة الرسمية العدد 37 مكرر (و) في 15 سبتمبر 2020.

¹⁹ - « il ne s'agit ni d'une monnaie ayant cours légal, ni d'un moyen de paiement au sens du Code monétaire et financier : contrairement à la monnaie électronique, le Bitcoin n'est pas émis contre remise de fonds. Il est un support de transactions. Pour le moment le Bitcoin relève avant tout d'une forme de troc en version numérique », Erwan Jonchères, Encadrement juridique des monnaies numériques : Bitcoin et autres Cryptomonnaies, Mémoire présenté à la Faculté de Droit de l'Université de Montréal, en vue de l'obtention du grade LL.M, Maîtrise en droit des technologies de l'information Avril, 2015, P60.

²⁰ - جلال زناتي جلال ومعتز إبراهيم توفيق، مخاطر العملات الرقمية وتداعياتها على الأمن القومي العربي، مؤسسة حورس الدولية - مصر، الريادة للنشر والطباعة- دبي، الطبعة 2022-2023، ص132.

وفضية كما استخدم الحديد والرصاص وقد أسقط أغلبها وبقي الإجماع بين الناس على معدنين فقط وهما الذهب والفضة،²¹ ونظرا لخطورة وصعوبة نقل المعادن الثمينة اتجهت الحكومات إلى إصدار سندات و عملات ورقية تحل محل النقود المعدنية في تسوية المدفوعات،²² ومع ظهور الثورة الصناعية والمعلوماتية تأثرت الحركة المصرفية على غرار جميع المجالات، إذ بإمكان الأشخاص إجراء عمليات بيع وشراء عبر شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني من بينها النقود الإلكترونية التي تعتبر صورة غير مادية للنقود الورقية مثل المحافظ الإلكترونية والبطاقات البلاستيكية الممغنطة كفيزا كارد وماستر كارد،²³ وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 انحازت الحكومات إلى المؤسسات المالية المنهارة مستديرة بظورها إلى المجتمع المتضرر من جراء هذا الانهيار،²⁴ وعلى خلفية عدم اليقين والثقة في الأنظمة النقدية التقليدية ظهرت بتاريخ 2009/01/03 عملة البتكوين من قبل جهة مجهولة أطلقت على نفسها اسم ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto،²⁵ وبعدها ظهرت عملات افتراضية مماثلة للبتكوين ذلك أنها أول عملة افتراضية تظهر للوجود ومنها تتأصل أغلب العملات الافتراضية الأخرى.²⁶

أما عن هوية المنشئ للعملة الافتراضية البتكوين، كشفت إحدى المجلات الأمريكية في مقال لها منشور سنة 2014، أن الأمر يتعلق بالمدعو Dorian Satoshi Nakamoto، البالغ من العمر 64 سنة أمريكي الجنسية من أصول يابانية وهو فيزيائي، ذلك بعد الاعتراف الضمني لأحد الأشخاص المتقاعدين بولاية كاليفورنيا الأمريكية، الذي صرح أنه لم يعد متورط في هذه المسألة ولا يمكنه مناقشتها وحاليا أنها في أيدي أشخاص آخرون مكلفون بها، لكن سرعان ما تم نفي هذه المعلومات عن طريق إعلان نشرته مؤسسة البتكوين على موقعها الرسمي،²⁷ لتبقى هوية المنشئ للبتكوين مجهولة لحد الساعة.

يعتبر تاريخ 2008/10/31 البداية لمشروع عملة البتكوين، أين تم نشر رسالة قصيرة على قائمة بريدية مشفرة خاصة بخبراء التشفير cypherpunks من قبل جهة مجهولة تسمى Satoshi Nakamoto أدلى فيها بأنه يعمل على مشروع لعملة إلكترونية تعمل بنظام الند للند كليا دون وجود طرف ثالث موثوق به، وكان هذا النص مرفق برابط الكتروني يحول إلى الموقع Bitcoin.org، أين يوجد مقال علمي بلغة إنجليزية

21 - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 28.

22 - جلال زناتي جلال ومعتز إبراهيم توفيق، مرجع سابق، ص 133.

23 - نهى خالد عيسى الموسوي وإسراء خضير مظلوم أئشمري، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، المجلد 22 العدد 2، سنة 2014، ص 264-265 وص 270.

24 - مسار: تكنولوجيا ومجتمع القانون، قصة ظهور البتكوين وتقنية البلوكتشين، مقال منشور على الموقع : <https://masaar.net> ، تاريخ الاطلاع 2023/12/30 الساعة 06:30.

25 - أسامة محجوب وغنية باطلي، المرجع السابق، ص 623.

26 - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 36.

27 - Le mystérieux créateur du bitcoin vit reclus en Californie (presse), Posté le 6 mars 2014 par Membre du magazine d'actualités de Techniques de l'Ingénieur, disponible sur <https://www-techniques-ingenieur-fr.snd11.arn.dz>, Vu le 03/01/2024 à 23 :50.

سليمة تحت عنوان: « Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System » يلخص كيفية عمل بروتوكول البتكوين، وتجدر الإشارة أن الموقع الإلكتروني السالف الذكر تم استحداثه في نفس السنة من قبل جهة مجهولة يتضمن القواعد الخاصة لأول عملة إلكترونية لا تخضع لرقابة أية سلطة في العالم.²⁸ كما أن الجهة التي أطلقت على نفسها اسم Satoshi Nakamoto كانت تستخدم بريد الكتروني ألماني وتكتب رسائلها باللغة الانجليزية على الطريقة البريطانية،²⁹ أيضا حركة خبراء التشفير cypherpunks هي مجموعة من المبرمجين المهتمين بعملية التشفير الإلكتروني، باشرت نشاطها في بداية التسعينات مع انتشار الإنترنت التي تحمل في طياتها تهديدا لخصوصية الأفراد لحساب الدولة والمؤسسات المالية حسب رأيهم، ومن أهداف هذه الحركة إنشاء عملة إلكترونية مجهولة المصدر يستخدم فيها التشفير الإلكتروني.³⁰

بتاريخ 2008/11/08 ظهر لأول مرة مصطلح البلوكتشين (سلسلة الكتل) blockchain على يد Hal Finney أحد المختصين في التشفير، عند تبادل الرسائل مع ساتوشي ناكاموتو حول مسألة السجل الموزع الذي يعد قلب تكنولوجيا البتكوين، ليكون تاريخ 2009/01/03 هو يوم ميلاد أول كتلة من بروتوكول البلوكتشين، التي تم من خلالها تبادل أول نسخة من عملة البتكوين بين الطرفين، إلا أن الخمسين 50 بتكوين الأولى الصادرة في إطار هذه العملية لم يتم إرسالها واحتفظ ساتوشي بمفتاح التشفير الخاص بها الذي لا يمكن نقله، وتم تقدير قيمة البتكوين لأول مرة بتاريخ 2009/10/05 على أساس تكلفة الكهرباء الضرورية لإنتاج كل وحدة لكل حاسوب والتي قدرت آنذاك بـ 0,001 دولار،³¹ ليصل اليوم إلى 43884,43 دولار أمريكي.³²

و عن دوافع اصدار هذا الشكل الجديد من العملات تبقى الورقة البحثية لساتوشي ناكاموتو أهم الأسباب، أما عن الأهداف المرجوة من ابتكار البتكوين هي تخطي الطرف الوسيط في المبادلات التجارية، وتخفيض تكلفة المعاملات، كما لها دور فعال في تجنب الأزمات المالية وانعاش الوضع الاقتصادي بسبب ما توفره من حرية مطلقة في التعامل بعيدا عن القيود التي تفرضها السياسات المالية أحيانا،³³ ويرى بعض الباحثين أن إنشاء العملات الافتراضية من طرف مستخدمي الانترنت جاء إما لمعالجة نقص السيولة في العالم أو للتنافس مع العملات المركزية.³⁴

²⁸ - «Je travaille sur un nouveau système de monnaie électronique entièrement de pair-à-pair, sans tiers de confiance », <https://photo.capital.fr/bitcoin-a-10-ans-les-20-grandes-dates-de-son-histoire>, Vu le 04/01/2024 à 04 :50.

²⁹ - عويسي أمين، النقود الإسلامية الإلكترونية المؤشرة ، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 6، تاريخ النشر أبريل 2017، ص42.

³⁰ - مسار : تكنولوجيا ومجتمع القانون، المرجع السابق.

³¹ - <https://photo.capital.fr/bitcoin-a-10-ans-les-20-grandes-dates-de-son-histoire>, Vu le 04/01/2024 à 20 :10.

³² - <https://www.binance.com/fr/price/bitcoin>, Vu el 06/01/2024 à 21 : 20.

³³ - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص37-38.

³⁴ - FANDEBNÉ TAMSOU, Réflexion sur l'adoption de la crypto-monnaie bitcoin comme moyen de paiement par les pays membres de l'union monétaire de l'Afrique Centrale (UMAC), LE NEMRO, Revue Trimestrielle de Droit Economique, N° 27, Janvier – Mars 2023, Cameroun, Pages 85- 113, P86.

المطلب الثاني: خصائص البتكوين

سبق القول بأن العملات الافتراضية ماهي إلا بدائل للعملة الرئيسية البتكوين، التي تتميز عن العملات القانونية الصادرة عن الدولة بعدة خصائص، غير أن المميزات التي تنفرد بها البتكوين يرى فيها البعض أنها مصدر للمخاطر ومظهر للعيوب عند التعامل بها، الأمر الذي يستدعي معالجة هذه المسألة من خلال إظهار أهم مميزات عملة البتكوين في الفرع الأول ثم مناقشة المخاطر والعيوب التي تعترى البتكوين عند استخدامها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مميزات البتكوين

تتمتع عملة البتكوين بعدة خصائص أهمها:

أولاً: البتكوين عملة رقمية

ذلك أن البتكوين ظهرت إلى الوجود دون دعامة مادية، فهي وسيلة دفع افتراضية قائمة على أجهزة إلكترونية ذكية، تقدر قيمتها وفقاً لقوانين العرض والطلب، ومعتزف بها داخل مجتمع محدد،³⁵ والجدير بالذكر أن نظرية البتكوين تريد أن لا يملك أي شخص بتكوينات، إنما البتكوينات المنتجة أو في طور الإنشاء هي ببساطة عناوين Adresses في سجل Registre والوسيلة الوحيدة لاستعمالها هي معرفة المفتاح الخاص La clé privée،³⁶ وتعد البتكوين من النقود الرقمية لأنها موجودة حصراً في الفضاء الرقمي، يتم انتاجها من خلال برامج معلوماتية وتخزن في محافظ إلكترونية ويكون التعامل بها عبر الحواسيب والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الانترنت.³⁷

ثانياً: البتكوين عملة لامركزية:

و هي أبرز ميزة لعملة البتكوين، حيث لا يتم إصدارها من جهة واحدة أو سلطة مركزية كي لا تكون عرضة للتلف أو الاختراق، واستخدمت اللامركزية تحقيقاً لمبدأ التشفير ودعماً لقوة المعاملات المالية التي تتم من خلال الأنظمة المستخدمة في العملات الافتراضية، ومن ثم تتمتع منصات التداول بالحماية من التدمير البرمجي، وأن جميع المتداولين مستقلين عن جهة مهيمنة مما يوفر القوة والأمان، غير أن هذه الخاصية تحتاج إلى توفير المعلومات الكافية حول المعاملات المالية لمستخدميها، كما أنها في ذات الوقت تمنع الاتفاق الجماعي لمجموعة من المستخدمين قصد الحماية من اختراق النظام اللامركزي أو الحاق

³⁵ - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 41.

³⁶ - William Bisol, Le Bitcoin : la monnaie du futur ? De l'intégration à l'utilité commerciale, Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, Haute École de Gestion de Genève, Filière informatique de gestion, le 5 Janvier 2016, p15.

³⁷ - فريدة حداد، عبد الحق قريمس، المرجع السابق، ص 381.

الضرر، ولإشارة هناك بعض العملات الافتراضية تتمتع بنظام شبه لامركزي بمعنى أن السلطة بيد مجموعة محدودة من المشاركين مثل عمليتي الريبل والإيثريوم.³⁸

ثالثًا: البتكوين عملة مشفرة

متى تم استخدام البتكوين بطريقة صحيحة فإنها تصبح وسيلة ضمان على مستوى عالي من السرية والخصوصية لأن معاملات البتكوين غير اسمية،³⁹ على خلاف النقود الالكترونية تسمح عملية التشفير إجراء معاملات مالية باستخدام اسم مستعار، إلا أن هذه الخاصية يترتب عليها إشكال قانوني يتعلق بأهلية التعاقد،⁴⁰ كما أن مجهولية المعاملات والمتعاملين بالبتكوين من أهم الأسباب المؤدية إلى تخوف الدول من العملات الافتراضية، ذلك أنها قد تكون مصدر لأموال غير مشروعة.⁴¹

رابعًا: البتكوين يستخدم نظام الند للند (نظير لنظير)

يقصد بشبكة الند للند P2P لدى المختصين في الإعلام الآلي مجموعة من أجهزة الكمبيوتر تعمل على نقل وتخزين الملفات بشكل جماعي وكل مشترك في هذه الشبكة يشكل عقدة (ند فردي) وعادة ما تكون هذه العقد متساوية في القوة وتؤدي نفس المهام، أما في مجال التكنولوجيا المالية يشير مصطلح الند للند إلى تبادل العملات أو الأصول الرقمية عبر شبكة موزعة، إذ تسمح منصات P2P للمشتريين والبائعين بتنفيذ عمليات التداول مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء، كما توفر بعض مواقع الويب بيئة P2P للربط بين المقرضين والمقرضين،⁴² ومن ثم فإن التعامل في البتكوين يكون من خلال شبكة الند للند أو نظير لنظير أي جميع المعاملات تحدث دون المرور بطرف ثالث موثوق به كمؤسسة مالية أو بنك أو سلطة حكومية مما يترتب عليه سرعة إجراء المعاملات وانخفاض تكلفتها.⁴³

خامسًا: البتكوين قابلة للتعدين

يطلق على عملية اصدار البتكوين والتحقق من التحويلات وتأمين الشبكة مصطلح التعدين أو التنقيب، ويقوم بهذه العملية منقبين فاعلين بجميع الدول بحيث لا يمكن لأي مجموعة معينة التحكم الكامل

38 - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 43-44.

39 - William Bisol, OpCit, P23.

40 - عبد المجيد الحكيم وآخرون، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، العراق 2015، ص 63.

41 - جلال زناتي جلال ومعتز إبراهيم توفيق، المرجع السابق، ص 147.

42 - BINANCE ACADEMY، شرح شبكات الند للند - peer to peer مقال متوفر على موقع www.academy.binance.com، تاريخ النشر 2019/09/30، تاريخ الاطلاع 2024/01/11 الساعة 11:45.

43 - عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبتكوين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 22 العدد 2، تاريخ النشر 2020، ص 54-55.

بالشبكة،⁴⁴ والتعدين نوعان هناك تعدين شخصي وتعدين جماعي، كما يتحصل المعدنين على مكافأة كانت تقدر في بداية نشأة البتكوين بـ 50 بتكوين لكل كتلة، لكن تخفض هذه المكافأة إلى النصف عندما يصل عدد الكتل إلى حد معين أو كل 4 سنوات تقريبا ذلك أن تعدين البتكوين لا يستمر للأبد حسب ما ورد في ورقة ساتوشي ناكاموتو عام 2008، التي جاء فيها أن عمليات إصدار عملة البتكوين تتوقف في عام 2140 ميلادي وأن عدد العملات محدد بـ 21 مليون بتكوين لا أكثر بحيث أن البرمجة الذاتية للبتكوين تخفض الإصدار كل 4 سنوات،⁴⁵ إلا أنه يترتب عن التعدين استهلاك الكهرباء بشكل كبير، على سبيل المثال في سنة 2019 وصل استهلاك الكهرباء من طرف شبكة بتكوين في فرنسا إلى 73 تيراواط ساعة في السنة، طاقة كهربائية تفوق إستهلاك دول بكاملها كالنمسا مثلاً، وما يتم استهلاكه في أمريكا والصين أكبر بكثير.⁴⁶

سادسا: انخفاض تكلفة المعاملات بالبتكوين

على خلاف وسائل الدفع الأخرى، يضمن البتكوين معاملات مالية على المدى الطويل وبدون عمولة أو بنسبة منخفضة جدا في بعض المعاملات مقارنة بتلك المعمول بها لدى المؤسسات المالية الأخرى،⁴⁷ إذ تنتقل وحدات البتكوين بين المحافظ الإلكترونية في بضع دقائق ودون وجود طرف ثالث كوسيط تقليدي بين المتعاملين، ومن ثم تكون تكاليف المعاملات منخفضة جدا أو غير موجودة أحيانا.⁴⁸

الفرع الثاني : مخاطر عملة البتكوين

مما لا شك فيه أن عملة البتكوين تتأرجح بين مؤيدين ومعارضين، بعضهم يرون المميزات التي تتفرد بها، جوانب إيجابية تشجع على التعامل بها، بينما يذهب آخرون إلى اعتبار هذه الخصائص من قبيل السلبيات التي تجعل معاملات البتكوين محل نفور نظرا للعيوب التي تعترضها كصعوبة التعدين وتقلبات الأسعار وغياب الحماية القانونية في معظم دول العالم، مما يجعل التعامل بالبتكوين يحمل معه مخاطر

44 - ياسر بن عبد الرحمن بن عبد العزيز آل عبد السلام، العملات الافتراضية وإحكامها الفقهية-دراسة فقهية مقارنة، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية (أ)، بنك الجزيرة، دار الميمان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض 2018، ص62.

45 - عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب العليل، الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية، بحث مقدم لجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

السعودية، ص 16 وص 40، متوفر على الموقع www.IslamHouse.com، تاريخ الإطلاع 2024/01/12 الساعة 05:10.

46 - Timi Ajiboye et Autres, Le petit Livre du Bitcoin, Pourquoi Bitcoin Compte pour Votre Liberté, vos Finances et votre Avenir, Publié par 21 Million Books Redwood, Californie, Copyright © 2019 par The Bitcoin Collective, Première Édition (Ed. 01-201909191306), ISBN 978-1-64199-050-9, p84, disponible sur le site : <https://europeanbitcoiners.com/>, Vu le 15/01/2024 à 20 :45.

47 - William Bisol, OpCit, p17 et p22.

48 - عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبتكوين، المرجع نفسه، ص55.

على المستخدمين خواص كانوا أو مؤسسات مع امكانية تهديد النظام العام في حالة الغش،⁴⁹ ومن أهم هذه المخاطر:

أولاً: البتكوين سهل الضياع

مبدئيًا يتم التصرف في البتكوين من خلال محفظة افتراضية خاصة بكل مستخدم، ومهما اختلفت المحافظ الافتراضية فالحسارة محتملة، باعتبار أن الافتراضية تبقى دائما عرضة للمخاطر، أبسطها ضياع كلمة السر ومن ثم استحيل الوصول إلى العملات.⁵⁰ كما اثبتت الدراسات أن حسابات مشهورة تمت سرقتها وقرصنتها ولم تسترجع الأموال،⁵¹ فضلا على استحالة تصحيح أخطاء التحويل في ظل غياب سلطة مركزية مما يؤدي إلى خسارة الأموال، أيضا أن العملات الافتراضية لا تنتقل إلى الورثة في حالة هلاك المستخدم.⁵²

ثانياً: عدم استقرار سعر البتكوين

تحدث الفقاعة une bulle عندما يقوم المستثمرون أو المضاربين بشراء أصل بسعر غير مبرر للقيمة الأصلية، ثم تزول الثقة في هذا الأصل ولا يوجد مشتري بالثمن المطلوب،⁵³ كما أشار الخبراء أن كل ما يتداول عبر شبكة الانترنت لا يكون بمعزل عن القرصنة بما في ذلك البتكوين،⁵⁴ أيضا صرح البنك الفرنسي بعدم ضمانه لقيمة البتكوين وأنها تخضع لقانون العرض والطلب ولا تستند لأي نشاط حقيقي ولا تمثل أي أصل أساسي، وهذا ما يبرر تذبذب قيمة البتكوين مثال ذلك بلغت قيمتها 4300 دولار في بداية أكتوبر 2017 لترتفع إلى 17500 دولار في 11 ديسمبر من ذات السنة ثم انخفضت إلى 7900 دولار في فيفري 2018.⁵⁵

ثالثاً: البتكوين تساهم في انتشار الجريمة في العالم

يتم اصدار البتكوين من قبل أشخاص مجهولين وبأسماء مستعارة في ظل غياب سلطة مالية رقابية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لعمليات غسل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال مصدرها عمليات الجريمة المنظمة، كما أنها تزيد في عمليات النصب والاحتيال، أيضا تهدد الاستقرار

⁴⁹ - Amaury PERRIN, Le bitcoin et le droit : problématiques de qualification, enjeux de régulation, Éditions Lavoisier, Gestion & Finances Publiques, N° 1-2019 / Janvier-Février 2019, pages 84 à 93, p86.

⁵⁰ - William Bisol, OpCit p24.

⁵¹ - أسامة محجوب وغنية باطلي، المرجع السابق، ص 627.

⁵² - منير ماهر أحمد وآخرون، الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البتكوين أنموذجا، مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد 9 العدد 1، جويلية 2018، ص 121.

⁵³ - Timi Ajiboye et Autres, OpCit, p80.

⁵⁴ - منير ماهر أحمد وآخرون، المرجع نفسه، ص 119.

⁵⁵ - «La valeur des bitcoins sur ces plates-formes d'échange n'est pas garantie et résulte exclusivement de la confrontation de l'offre et de la demande » « elle n'est adossée à aucune activité réelle et n'est représentative d'aucun actif sous-jacent », Amaury PERRIN, OpCit, p86

النقدي في الدول التي تسمح بمعاملات البتكوين،⁵⁶ ذلك أن غياب مؤسسات مركزية ضامنة تتجر عنها مخاطر عالية،⁵⁷ أيضا هذه الميزة جعلت مبدأ سلطان الإرادة يلقي بظلاله إذ أصبحت البتكوين وسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وجعلت الدولة عاجزة على فرض الضرائب والرسوم.⁵⁸

رابعا : الفراغ التشريعي للبتكوين

أمام غياب التأطير القانوني في غالبية الدول والاكتفاء بنشر تحذيرات عن مخاطر العملات المشفرة جعل المستخدم لا يستفيد من الحماية القانونية عند الخسارة،⁵⁹ مثلا في فرنسا، لا يضمن البنك الفرنسي استرداد الأموال ولا القيمة الاسمية عند التعامل بالبتكوين، ذلك أن هذه العملة لا تتوافق مع تعريف وسائل الدفع خاصة النقود الإلكترونية في مفهوم القانون النقدي والمالي، كما أن إصدارها لا يكون على أساس دفع أموال،⁶⁰ أيضا عدم وضوح الحقوق والالتزامات لطرفي المعاملة بل في بعض الأحيان تكون غير مؤكدة ومجهولية المتعاملين وكذا عدم صدور هذه العملات من جهات رسمية ينتج عنه مخاطر تشريعية كخرق للقوانين واللوائح أو عدم التكيف مع متطلباتها فضلا على صعوبة تسوية المنازعات المتعلقة بالعملات الافتراضية،⁶¹ واختلفت الاتجاهات التشريعية حول العملات الافتراضية بين مؤيد ورافض ومؤيد بتحفظ واكتفى بعضهم بالتحذير عن المخاطر المحتملة عند التعامل بالبتكوين، حتى من حيث التكيف القانوني لم يستقر لا الفقه ولا التشريع على موقف واحد وهذا ما يتم التطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مقارنة قانونية للعملات الافتراضية البتكوين نموذجا

بلغ عدد الدول المنظمة للبتكوين والعملات الافتراضية المنقسمة عنها 130 دولة في سنة 2021م مثل كندا والصين وألمانيا، كما قامت بعض الدول بتوسيع قوانينها الخاصة كتلك المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل العملات الافتراضية ودول أخرى وضعت قيود صارمة على المؤسسات المتواجدة داخل اقليمها والتي تسهل المعاملات في سوق العملات المشفرة مثل الصين وإيران، بينما توجد دول أخرى منعت تماما مواطنيها من التعامل بهذه العملات مثل الجزائر والفيتنام، وأخرى قامت بحظر

⁵⁶ - عبد الفتاح محمد أحمد صلاح، البتكوين عملة الكترونية مشفرة قد تسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة، مقال في الاقتصاد الاسلامي، ص36، متوفر على الموقع www.giem.info، تاريخ الاطلاع 2023/12/22 الساعة 05:15.

⁵⁷ - عثمانية عثمان وبن قيراط وداد، العملة المشفرة البتكوين والعملات التقليدية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 11 العدد1، تاريخ النشر 2021/06/06، ص 78.

⁵⁸ - محمد جمال زعين وآخرون، المرجع السابق، ص150.

⁵⁹ - Adoni Nyamuke, OpCit.

⁶⁰ - Banque de France, Les dangers liés au développement des monnaies virtuelles : l'exemple du bitcoin, Focus n° 10 - 5 décembre 2013,p1, disponible sur le site : <https://publications.banque-france.fr/> Vu le 18/01/2024 à 21 :10.

⁶¹ - عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن - دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2019/02/04، ص 56.

التعامل بها داخل اقليمها فقط دون منع مواطنيها من ذلك مثل البحرين وقطر، وقد أدى هذا التباين في التأطير القانوني إلى اختلاف التسميات مثال ذلك يطلق عليها العملات الرقمية في استراليا وتايلاند، وتسمى بالسلع الافتراضية في الصين وبوحدة مشفرة crypto-jeton في ألمانيا وبالأصول الافتراضية في المكسيك...⁶² مما يدل أن البتكوين تختلف من حيث الطبيعة من دولة إلى أخرى، بعضهم يعتبرها عملة وآخرون يصيغونها على أنها سلعة، حتى من الجانب التشريعي والتنظيمي تعددت المواقف بين القبول والمنع والتشديد والتحفظ، مما يقتضي الوقوف عند هذا الاشكال القانوني المتمثل في تحديد الطبيعة القانونية للبتكوين (المطلب الأول)، ثم إلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية المنظمة لظاهرة البتكوين بما فيها موقف المشرع الجزائري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للبتكوين

في ظل غياب اجماع دولي لتحديد التكييف القانوني للبتكوين، تبقى هذه الأخيرة غير واضحة المعالم من حيث الطبيعة القانونية، بالرغم من جهود بعض الدول في هذا المجال، مثال ذلك ألمانيا التي تعتبرها وحدة حساب لعملة وفي أمريكا هي من قبيل السلع وفي استراليا تعد ملكية،⁶³ كما اعتبرها القضاء الإداري الفرنسي أموال منقولة معنوية،⁶⁴ أيضا اختلفت الآراء الفقهية حول هذه المسألة فمنهم من يدخلها ضمن دائرة العملات والبعوض الآخر يؤكد على أنها سلعة ومنهم من يصفها بأوراق مالية وغيرها... ولكل مبرراته،⁶⁵ ومن خلال ما تقدم يتم عرض ما توصل إليه الفقه لتحديد طبيعة البتكوين (الفرع الأول)، ثم إبراز موقف بعض التشريعات والتنظيمات المقارنة وكذا الاجتهادات القضائية من مسألة تكييف البتكوين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رأي الفقه في طبيعة البتكوين

تعددت الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية للبتكوين، هل يمكن اعتبارها أشياء تصح ان تكون محلا للحقوق المالية أم هي أموال افتراضية يصح التعامل بها كعملة لها صفتها وكيونتها؟⁶⁶

⁶² - Adoni Nyamuke, OpCit.

⁶³ - <https://www.perplexity.ai>, vu le 23/01/2024 à 2010.

⁶⁴ - FRANÇOIS BARRIÈRE, LES ACTIFS NUMÉRIQUES À FONCTION MONÉTAIRE CONFRONTÉS AUX QUALIFICATIONS JURIDIQUES, Edition Legitech, Pin Code 2021/1(°7), pages 27 à 29, p27.

⁶⁵ - صابرين يوسف عبد الله وأوج عماد صبري، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المؤتمر الدولي العلمي استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والناشئة/ الجزء الأول، جامعة البيان كلية القانون، بغداد العراق، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا، ص 392.

⁶⁶ - جلال زناتي جلال ومعتز إبراهيم توفيق، المرجع السابق، ص 156.

يرى جانب من الفقه القانوني أن البتكوين سلعة وليست عملة لافتقارها لجهة اصدار رسمية وتقلب اسعارها على خلاف العملات القانونية التي تتسم بالاستقرار كما انها تباع وتشتري وليست لها قيمة ذاتية أيضا أنها تشبه الذهب من حيث عدم وجود سلطة اصدار مركزية وأن كلاهما يحتاج إلى التعدين.⁶⁷

في حين يُخرجُ الفقه الإسلامي البتكوين من دائرة السلع لأنها لا تتراد لذاتها ولا ينتفع بعينيتها، كما لا يصح وصفها أصول مالية كالأسهم والسندات لأنها لا تستند إلى أي أصل حقيقي أو نشاط استثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية، لكن إذا تم مقارنتها بالنقود أو شكل من أشكال العملات الجديدة فهي تتمتع بالوظائف والخصائص النقدية باعتبارها وحدة حسابية وأنها وسيط للتبادل ومخزن للقيمة وتتمتع بالزوج، لكنها تفتقر إلى الغطاء القانوني، ومن ثم فإن رأي جمهور العلماء يتأرجح بين التحريم لغياب ما يبرر تثمينها واعتبارها ضرباً من القمار والغرر والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل، وبين المنع نظراً إلى المخاطر الاقتصادية المترتبة عن عدم استقرار قيمتها، كما أن في أصل الأمور الإباحة إلا ما يقيد به ولي الأمر لحين تحقيق المصلحة بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ذلك أن المحافظة على المال هو أحد مقاصدها.⁶⁸

بينما يرى بعض الفقهاء ان العملات الافتراضية هي اداة مالية قد تكون ورقة مالية او إحدى مشتقاتها كالعقود الآجلة، كما يمكن أن تأخذ شكل سلعة، لكن لا تصنف نقوداً لأنها لم يتم اصدارها من قبل الدولة، وقد اخذت اليابان بهذا الرأي إذا كان الغرض من اصدار العملات المشفرة ان تكون اداة مالية، ومن ثم إخضاعها لقانون الادوات المالية.⁶⁹

كما يذهب جانب من الفقه إلى القول بأن البتكوين ليست عملة قانونية monnaie légale ولا عملة إلكترونية monnaie électronique ولا أداة مالية instrument Financier ولا خدمة دفع service de paiement، إنما هي أموال مشتركة Biens Communs أو على الأقل اعتبارها أموال غير مادية وذلك بسبب خصائصها، كونها لا تخضع لأية سلطة مهيمنة كما أنها عملة لامركزية ويتم تداولها داخل بروتوكول بلوكتشين، فإن العبرة بالقيمة الاقتصادية لهذه العملات وليس بوجودها المادي، كما يذهب الاتجاه إلى تقسيم العملات الافتراضية إلى قسمين، الأول هو الجزء غير الملموس وهو القيمة لهذه العملة (القيمة السوقية أو القيمة المصرفية)، أما القسم الثاني هو الوسط الذي تستخدم هذه العملات وهو الجزء المادي المتمثل في تقنية البلوكتشين أو أي حامل إلكتروني آخر حيث تكون هذه الأموال مشتركة بين المستخدمين لأن

⁶⁷ - رشا بشار الصباغ، الأحكام القانونية والشرعية للعملات الافتراضية في العقود الإلكترونية - البتكوين نموذجاً، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7 العدد 1، تاريخ النشر 2023/03/19، ص 381.

⁶⁸ - أحمد هشام قاسم النجار، المرجع السابق، ص 138-143.

⁶⁹ - اثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن 2021، ص 81.

تقنية البلوكتشين بحكم هندستها المفتوحة واللامركزية تجعل استخدام المال أو الخدمة المنظمة تكون بطريقة متبادلة وطوعا ومنسقة ودون علاقة مهيمنة وتحافظ على المصالح الخاصة للأطراف المتدخلة، كما يدعو هذا الاتجاه إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للمال الذي يربط الشيء بالمادة والاستيلاء وهذا في ظل غياب تعريف واضح لمفهوم الأموال غير المادية.⁷⁰

يبدو أن البتكوين ظاهرة عالمية مستحدثة تفرض نفسها تدريجيا كما هو الحال بالنسبة للإنترنت التي أصبحت جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، علما أن ظهورها إلى الوجود جاء في أعقاب أزمة الرهون العقارية لعام 2007، وقد اعتبرها البعض سلعة بينما يدخلها آخرون في مجال العملات ويتعامل معها فريق آخر على أساس أوراق مالية كالأسهم والسندات في حين يرى اتجاه آخر أنها من قبيل الأموال المشتركة، لكن الرأي الأرجح هو اعتبار البتكوين عملة لكن في إطار ما توصل إليه الفقه الإسلامي في شقه المتعلق بالمنع إلى حين إزالة الضبابية عنها وتحقيق المصلحة واحتوائها قانونيا، لأنها تتوفر على جميع الوظائف الأساسية للعملة الحقيقية ما عدا الغطاء القانوني وفي هذا السياق هناك جهود كبيرة تبذل من أجل سد الفراغ التشريعي سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

الفرع الثاني: التكيف القانوني للبتكوين

كيفت المحكمة التجارية بـ Nanterre الفرنسية في قضية عرفت بقضية " الشوكة " Fork " بتاريخ 2018/02/27، البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى على أنها أموال قابلة للاستبدال والاستهلاك des Biens Fongibles et consommables وتخضع لأحكام عقد القرض الاستهلاكي وتنظمها المواد 1892 وما يليها من القانون المدني الفرنسي، وتعود حيثيات هذه القضية إلى سنوات 2014-2016 أين قامت شركة Paymium بإقراض شركة 1000Bitspread بتكوين بواسطة ثلاث عقود قرض متتالية، وبتاريخ 2017/08/01 تفرعت عن عملة البتكوين عملات افتراضية أخرى منها البتكوين كاش BCH، لكن عقب قيام المقرض بسداد أصل القروض الثلاث، طلب المقرض دفع فائدة مستحقة بقيمة 42,49 بتكوين BTC وإعادة 1000 بتكوين كاش BCH الناتجة عن التفرع، وأمام رفض الشركة المقرضة لهذا الطلب تم غلق حسابها المفتوح على منصة المقرض وحجز 53,36 بتكوين المودعة في الحساب، الأمر الذي دفع بشركة 1000Bitspread برفع دعوى قضائية ضد شركة Paymium أمام الجهة القضائية السابق ذكرها التي حكمت بإخضاع عقد قرض البتكوين لأحكام عقد قرض الاستهلاك ومن ثم يستوجب دفع فوائد التأخير، وبهذا يعتبر تكيف البتكوين على أنها أموال قابلة للاستبدال والاستهلاك des Biens Fongibles et consommables يعد أول اجتهاد قضائي يساهم في وضع الإطار القانوني للبتكوين والعملات الافتراضية المشتقة، كما أن التمعن

⁷⁰ - Hubert de Vauplane, Bitcoin et monnaies virtuelles : entre réglementation et essai de définition juridique, p38-41, disponible sur le site <https://www.kramerlevin.com>, vu le 29/01/2024 à 21 :45.

في هذا التكييف يؤدي إلى التشكيك في تطور العملات المشفرة كعملات،⁷¹ أيضا تدخل مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 2014 واعتبر العملات الافتراضية سلعة مملوكة وليست عملة، إلا أن سلطة الأسواق المالية وصفتها على أنها عملة رقمية لكن غير مقننة،⁷² ثم في سنة 2019 صدر تشريع اشتهر باسم قانون العقد Loi Pacte وهو القانون رقم 486-2019 المؤرخ في 2019/05/22 المتعلق بتحويل المؤسسات ونموها، محاولة من المشرع الفرنسي لسد الفراغ التشريعي للعملات الافتراضية.⁷³

الظاهر أنه في فرنسا لم يحسم الأمر بعد بشأن تحديد الطبيعة القانونية للبتيكوين، فالقضاء الفرنسي يعتبرها أموال قابلة للاستبدال والاستهلاك وتخضع لأحكام عقد القرض الاستهلاكي، أما لدى سلطة الأسواق المالية فهي من قبيل العملات الرقمية لكنها غير نظامية ويعتبرها مجلس الشيوخ سلعة، كل في هذا في غياب تأطير تشريعي لهذه التكنولوجيا المستحدثة التي فرضت وجودها في العالم بالرغم من صدور قانون العقد الفرنسي رقم 486-2019 المتعلق بتحويل المؤسسات ونموها.

أما في أمريكا تم اعتبارها أداة للاستثمار والتعامل بها على أساس أوراق مالية، حيث تم قبولها من قبل لجنة الانتخابات الفيدرالية FEC كأسهام أو سندات لكن ليس كعملة وهذا ما أكدته هيئة الأوراق المالية الأمريكية،⁷⁴ إلا أن دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية IRS وصفت البتيكوين سنة 2014 على أنها سلعة خاضعة للضريبة وهذا ما أكدته اللجنة الأمريكية للعقود الآجلة للسلع CFTC سنة 2015.⁷⁵ مما يترتب على هذا الوصف أن التعامل بالعملات المشفرة تخضع للضريبة مثلها مثل المعاملات الناقلة للملكية ولا تطبق عليها قوانين الضرائب المتعلقة بالربح والخسارة التي سببها عملات أجنبية،⁷⁶ للإشارة تم تكييفها من طرف وزارة الخزانة الأمريكية سنة 2013 على أنها عملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل،⁷⁷ ونفس الموقف نجده لدى وزارة العدل ولجنة القيم المنقولة والبورصات قصد تسهيل القيام بالمعاملات في إطار القوانين الفيدرالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتلك الخاصة بالقيم المنقولة،⁷⁸ مما يفيد بأن التكييف القانوني للعملات الافتراضية في أمريكا غير مستقر.

أيضا في كندا تم وصف البتيكوين من قبل وكالة الإيرادات ARC على أنها عملات رقمية صالحة للتعامل بها عبر شبكة الانترنت، وهذا ما أكدته سلطة الأسواق المالية لـ كيبيك AMF، مما يجعلها تخضع

⁷¹- FRANÇOIS BARRIÈRE, OpCit, P27-28.

⁷² - رشا بشار الصباغ، المرجع السابق، ص 381.

⁷³ - FRANÇOIS BARRIÈRE, Ibid, P27.

⁷⁴ - خالد حسن أحمد لطفي، مستقبل العملات الرقمية البتيكوين، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر 2021، ص 76.

⁷⁵ - رشا بشار الصباغ، المرجع السابق، ص 381.

⁷⁶ -Erwan Jonchères, OpCit, p60.

⁷⁷ - لصنوني حفيظة وآخرون، العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4 العدد 3، تاريخ النشر 2020/09/30، ص 356.

⁷⁸ - Hubert de Vauplane, OpCit, p36

لقوانين الضريبية الخاصة غير تلك المطبقة على العملات الأجنبية والعملات القانونية، وبهذا تكون العملات الافتراضية أموال قابلة للتبادل مع أموال أخرى أو خدمات ومن ثم تطبق عليها قوانين المقايضة، كما أن العملات الافتراضية لا تتمتع بالحماية التي يمنحها صندوق التعويضات للخدمات المالية.⁷⁹

و عن موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية للبتكوين، فإنه بالرجوع إلى المادة 117 من قانون المالية الجزائري لسنة 2018 التي ورد فيها : « يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها... يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها »،⁸⁰ نجد أنه تم ادراج مصطلحين أولهما الاستعمال وثانيهما الحيازة مما يدل على مادية الشيء على خلاف ما توصل إليه جانب من الفقه وبعض التشريعات المقارنة إذ يعتبرون البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى أموال أو أشياء غير مادية Immatérielles أو نقود رقمية ذات طبيعة خاصة، أيضا يستنتج من نص المادة الأولى من القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 09-23 المؤرخ في 2023/06/21 أن المشرع الجزائري أخرج العملات الافتراضية من دائرة العملات الرقمية، وبهذا يكون قد اعترف ضمنا أنها أموال أو أشياء مادية رغم التعريف غير الشامل الذي أورده للعملة الافتراضية في النص السالف الذكر، للإشارة أن الأشياء أو الأموال يمكن تكون محلا للحقوق المالية إذا كان التعامل بها لا يتعارض مع طبيعتها ولا يخالف الأحكام القانونية المعمول بها طبقا لنص المادة 682 من القانون المدني التي جاء فيها : « كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصلح إن يكون محلا للحقوق المالية... ».⁸¹

يتضح مما سبق ذكره أن الوصف القانوني للبتكوين يختلف من دول إلى أخرى، ويرجع هذا التباين في التكيف القانوني للبتكوين بين دول العالم إلى الفراغ التشريعي واختلاف المصالح فمثلا في ألمانيا تعد عملة سعيا منها لتخفيض تكلفة الحوالات بين مقاطعتها وفي كندا هي من قبيل السلع بهدف تحصيل الضريبة وفي ولاية نيويورك الأمريكية يعتد بها كضمان للرهن والغرض من ذلك هو محاولة للخروج من أزمة الرهن العقاري،⁸² مما يفيد أنه من الصعب تحديد الطبيعة القانونية للبتكوين في الوقت الراهن في ظل غياب أطر قانونية تنظم هذه الظاهرة الاقتصادية التي أفرزتها الثورة الرقمية وكذا تضارب المصالح الدولية.

⁷⁹ - Erwan Jonchères, OpCit, p62.

⁸⁰ - القانون 11-17 المؤرخ في 2017/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

⁸¹ - الأمر 58-75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 78 الصادرة في 1975/9/30 المعدل والمتمم بأخر تعديل بموجب القانون 05-07 المؤرخ في 13 / 05 / 2007، الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة في 2007/05/13.

⁸² - محمد جمال زعين وعبد الباسط جاسم محمد، المرجع السابق، ص154.

المطلب الثاني: مشروعية البتكوين

سبق القول أن الاعتراف بالبتكوين على المستوى الدولي، يتأرجح بين القبول والمنع والتقييد والتحذير، فهناك بعض الدول وضعت قوانين تنظم البتكوين بوجه خاص وأخرى وسعت من نطاق قوانينها الخاصة لتشملها، كما توجد دول أخرى اكتفت بتحذير المواطنين من المخاطر المترتبة عن استخدام البتكوين، أيضا قامت بعض الدول بمنعها كليا كما الحال بالنسبة للجزائر، وكانت الدول الغربية سباقة في تأطير تكنولوجيا البتكوين، على خلاف الدول العربية كان تدخلها محتشما في تنظيم البتكوين بل التي اكتفت بمعظمها بمنع التعامل بها، وعليه تنصب الدراسة في هذا المطلب حول تجارب بعض الدول الغربية المنظمة للبتكوين (الفرع الأول)، ثم الوقوف عند بعض التوجهات العربية من بينها الجزائر في احتواء هذه التكنولوجيا المستحدثة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تجربة بعض الدول الغربية في تنظيم البتكوين⁸³

أمام قلة النصوص القانونية المنظمة للبتكوين على مستوى الفيدرالي في أمريكا، أوكلت مهمة تنظيم العملات الافتراضية إلى المؤسسات الإدارية والمنظمات، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC ولجنة تداول السلع الآجلة CFTC ولجنة التجارة الفيدرالية FTC وشبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN ودائرة الإيرادات الداخلية IRS ومكتب مراقبة العملة OCC، أما على مستوى الولايات تم سن العديد من القوانين واعداد الكثير من المشاريع القانونية المتعلقة بالعملات المشفرة وتقنية البلوكشين بغرض انعاش الاقتصاد المحلي، مثال ذلك ولاية Wyoming التي صدقت على مشروع قانون يقضي بإنشاء بنوك ومؤسسات تختص بالإيداع والائتمان والسماح للشركات بالاحتفاظ بالأصول الرقمية بكل أمان وشرعية، كذلك ولاية Colorado تبنت مشروع قانون يعفي العملات الافتراضية من التنظيم المتعلق بالقيم المنقولة الحكومية، أيض ولاية Ohio أول من قبلت الضرائب على العملات المشفرة، كما هو الحال أيضا في ولاية Oklahoma التي قدمت مشروع قانون يسمح بالتعامل في العملات الافتراضية كوسيلة للقيم النقدية داخل الوكالات الحكومية، نفس الموقف نجده في ولاية New York التي خففت من القيود التي كانت مفروضة على شركات العملات المشفرة بموجب قوانين سابقة سعيا منها لاسترجاع الشركات التي غادرت السوق.⁸⁴

أما على مستوى القارة الأوروبية، صدق البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي على النظام رقم 1114/2023 المؤرخ في 2023/05/31 المتعلق بأسواق الأصول المشفرة-les marchés de crypto

⁸³ - أمريكا، البرلمان الأوروبي، الصين، روسيا، أوكرانيا، ألمانيا.

⁸⁴ - Josias N. Dewey Holland & Knight LLP, GLI –Blockchain & Cryptocurrency Regulation in USA, 2021, Third Edition, Published by Global Legal Group Ltd, London, United Kingdom, October 2020, p384, www.glgroup.co.uk, Vu le 18/02/2024 à 03:15.

actifs⁸⁵ وعرفت المادة 3 الفقرة 5 من ذات النظام الأصول المشفرة على أنها : « تمثيل رقمي لقيمة أو لحق يمكن نقله أو تخزينه بطريقة إلكترونية بوسائل تكنولوجيا السجلات الموزعة أو لتكنولوجيا مماثلة ». كما صدق البرلمان الأوروبي في 2022/12/08، على مشروع قانون يخص قواعد الشفافية الضريبية لمعاملات الأصول المشفرة DAC8، الذي يسمح للسلطات الضريبية بإخضاع جميع معاملات العملات المشفرة للضريبة والتي يجريها الافراد والشركات داخل الاتحاد الأوروبي،⁸⁶ وبهذا يكون المشرع الأوروبي وضع أول تقنين للعملات المشفرة مع إدراج بعض القيود والضوابط، كما أن هذا النظام ملزم للأشخاص الطبيعية والمعنوية وبعض المؤسسات التي تمارس النشاطات المتعلقة بالأصول المشفرة والتابعين للاتحاد الأوروبي، ويستثنى من أحكام هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية الحكومية التابعة للدول الأعضاء، أيضا لا يطبق هذا النظام في بعض الحالات تم ذكرها على سبيل الحصر في المادة 2 منه.

كما منع البنك الشعبي الصيني في عام 2013، التعامل بالعملات الرقمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وفي سنة 2017 وسع من هذا الحظر بالتعاون مع هيئتي الأوراق المالية والتأمين الوطني، ليشمل الشركات ومنعهم من اجراء الطرح الأولي للعملات الرقمية، وفي ذات السياق صدق مجلس الدوما الروسي سنة 2016 على مشروع قانون يقضي بمنع وتجريم التعامل بالعملات الرقمية غير أنها حاولت التعديل من توجهاتها في سنة 2017 سعيا منها لتنظيم هذه العملات،⁸⁷ أيضا بتاريخ 2022/03/16 صدق الرئيس الأوكراني على مشروع قانون ينظم العملات المشفرة،⁸⁸

أما في ألمانيا بالرغم من تبنيها للعملات الافتراضية وأخضعها إلى قوانين خاصة، إلا أنها تارة تطبق عليها القوانين المصرفية متى توافرت فيها سمات النقود وتارة أخرى تطبق عليها أحكام التشريعات المتعلقة بالاستثمار والأوراق المالية اذا كانت من قبيل ذلك، وفي كل الأحوال يستوجب الحصول على رخصة لذلك.⁸⁹

⁸⁵ - RÈGLEMENT (UE) 2023/1114 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL, du 31 mai 2023, sur les marchés de crypto-actifs, et modifiant les règlements (UE) n o 1093/2010 et (UE) n o 1095/2010 et les directives 2013/36/UE et (UE) 2019/1937, Journal officiel de l'Union européenne L 150/40 du 09/06/2023.

⁸⁶ - Tax transparency rules for crypto-asset transactions (DAC8), European parliament, PE 739.310 – September 2023, BRIEFING EU Legislation in Progress, disponible sur le site [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739310/EPRS_BRI\(2023\)739310_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/739310/EPRS_BRI(2023)739310_EN.pdf), Vu le 05/02/2024 à 04 :15.

⁸⁷ - اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع السابق، ص 101.

⁸⁸ Aija Legniece, Les crypto-monnaies au Cœur de la guerre de la Russie contre L'Ukraine, Edition Groupe d'études Géopolitique, Red 2022/1 (N°4), pages 78-83, P70.

⁸⁹ - اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع نفسه، ص 107.

الفرع الثاني: موقف بعض القوانين العربية من البتكوين⁹⁰

قام البنك المركزي العراقي سنة 2014 بحظر وتجريم التعامل بالبتكوين، كما حذر من مخاطر هذه العملات واخضاعها لقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015 وكل القوانين ذات الصلة،⁹¹ وفي سنة 2018 حذر قسم المراقبة وتنظيم المؤسسات المالية بقطر عن مخاطر العملات الافتراضية ومنع البنوك من التعامل بها تحت طائلة عقوبات جزائية،⁹² وعن تداول البتكوين في السعودية فإنه ليس بالأمر المحظور، غير أنه تم اصدار تحذيرات من طرف السلطات السعودية عن مخاطر التعامل بالعملات المشفرة، كما طالبت مؤسسة النقد العربي السعودي اثبات المصادر الناتجة عن هذه المعاملات على كل السعوديين والمقيمين داخل المملكة،⁹³ ذلك في غياب نص قانوني صريح يجيز أو يمنع التعامل بالعملات المشفرة،⁹⁴ أما في الإمارات فإن التعامل في العملات الافتراضية أمر محظور بموجب النظام الذي أصدره المصرف المركزي الإماراتي المتعلق بالإطار الرقابي للقيم المخزونة ونظم الدفع الإلكترونية المؤرخ في 2017/01/01.⁹⁵

أما في مصر لم ينظم المشرع العملات الافتراضية في قانون خاص،⁹⁶ لكن بالجوع إلى المادة 206 من قانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 التي نصت على أنه: « يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها »،⁹⁷ يستشف وبمفهوم المخالفة أن العملات الافتراضية في مصر أمراً مسموح به بشرط الحصول على ترخيص يمنحه مجلس الإدارة للبنك المركزي، وإلا يقع المستخدم في المحظور، غير أن المشرع المصري لم يحدد العقوبة في حالة مخالفة أحكام هذه المادة، ومن ثم تطبق القواعد العامة.

90 - الجزائر، العراق، السعودية، الإمارات، قطر، مصر.

91 - البنك المركزي العراقي، تحديد تداول عملة البتكوين الافتراضية، متوفر على الموقع <https://cbi.iq/news/view/512>، تاريخ الاطلاع 2024/02/05 الساعة 21:25.

92 - براحلية بدر الدين ولعلايمية فاطمة، التوجهات الجديدة في تنظيم العملات الافتراضية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13 العدد 1، تاريخ النشر 2022/05/14، ص 129.

93 - أسامة عطى، هل البتكوين قانوني في السعودية، مقال منشور على الموقع <https://jeddah-lawyer.com>، تاريخ الاطلاع 2024/02/05 الساعة 10:25.

94 - فريق من المحامين والمستشارين القانونيين، هل البتكوين قانوني في النظام السعودي و4 خطوات للشراء عبر المنصات، بحث منشور على الموقع <https://legal-research.online>، تاريخ النشر 2024/01/02، تاريخ الاطلاع 2024/02/05 الساعة 11:15.

95 - ألاء يعقوب يوسف وخليفة محمد الحمادي، المرجع السابق، ص 148.

96 - أمل سعيد، بي بي سي عربي القاهرة، بتكوين: لماذا ترفض مصر تقنين العملات المشفرة؟، تاريخ النشر 2021/11/17، <https://www.bbc.com/arabic>، تاريخ الاطلاع 2024/02/22 الساعة 08:10.

97 - القانون المصري رقم 194 لسنة 2020، المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

و عن وضع البتكوين في الجزائر فإنه طبقا للمادة الأولى من القانون النقدي والمصرفي الجزائري رقم 09-23 المؤرخ في 2023/06/21، يعد الدينار الوحدة النقدية الجزائرية وقد تأخذ الشكل الورقي أو المعدني أو حتى الرقمي وتسمى حينئذ الدينار الرقمي ويعود امتياز اصدار العملة الجزائرية باختلاف أشكالها القانونية لبنك الجزائر دون سواه ممثلا للدولة طبقا لما ورد في نص المادة 2 من ذات القانون،⁹⁸ وهذا ما يؤكد عدم الاعتراف بالبتكوين والعملات المنقسمة عنها في الجزائر، ويزداد هذا التأكيد بموجب المادة 117 من قانون المالية الجزائري لسنة 2018 التي نصت على أنه : « يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها... يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها »،⁹⁹ صحيح أن هذا النص يحمل في طياته حماية للاحتياط الجزائري للعملة الصعبة وانه حكم يتمشى مع غالبية التشريعات المقارنة الراضة لهذه العملات الافتراضية التي ترى فيها نوعا من المضاربة والتهرب الضريبي،¹⁰⁰ لكن ما يؤخذ عن هذا النص أن المشرع الجزائري حظر التنازل عن العملات الافتراضية بمقابل ولا يمكن استعمالها وحيازتها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات السارية المفعول، لكن لا يمنع التنازل عنها دون عوض كالهبة أو الوصية حتى القرض سكت عنه، أيضا جاء منع البتكوين في قانون المالية الجزائري لسنة 2018 باتا وصارما، عكس بعض التشريعات التي منعت البتكوين بشيء من المرونة مثل ما أقره المشرع المصري الذي أخضع التعامل بالعملات الافتراضية إلى ترخيص يمنحه مجلس الإدارة للبنك المركزي، طبقا لقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020.

خاتمة

يستنتج في ختام هذه الورقة البحثية أن البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى بدأت من مقال لتصل إلى واقعة اقتصادية لا يمكن تجاهلها نظرا للمميزات التي تنفرد بها، لكنها في ذات الوقت تحمل في طياتها مخاطر على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فضلا على الفراغ التشريعي السائد رغم وجود بعض المبادرات التي تتأرجح بين التأييد والرفض والتقييد والتحذير، كما أن هنالك تشريعات نظمت العملات الافتراضية في قوانين خاصة كتلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا اخضاعها للضريبة، فالعملات الافتراضية هي إحدى مظاهر التكنولوجيا المالية أفرزتها الثورة الرابعة في ظل عجز النظم المالية الكلاسيكية على احتواء الأزمات الاقتصادية كأزمة الرهون العقارية لعام 2007، لكنها تقتصر إلى اعتراف قانوني لدى غالبية التشريعات وهو ذات الحكم الذي استقر عليه المشرع الجزائري من خلال قانون المالية لسنة 2018.

⁹⁸ - القانون رقم 09-23، المؤرخ في 2023/06/21، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية العدد 43، الصادرة في 2023/06/27.

⁹⁹ - القانون 17-11 المؤرخ في 2017/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

¹⁰⁰ - بن زواي سفيان، العملة الافتراضية المشفرة بين مواكبة التطور التكنولوجي والفراغ التشريعي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، المجلد 35 العدد 3، تاريخ النشر 2021/12/20، ص 1269.

وعن التوصيات:

في ظل انتشار تداول العملات الافتراضية في كل انحاء العالم وتباين المواقف التشريعية وعدم صدور إجماع حول شرعية هذه الظاهرة الاقتصادية المستحدثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، كان على المشرع الجزائري مسايرة التشريعات المقارنة الرائدة في هذا المجال، إلى حين اتفاق جمهور العلماء على حكم شرعي بات واستقرار المواقف التشريعية الدولية منها والإقليمية.

كالتوسيع من نطاق النصوص الخاصة، كتلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا القوانين المتعلقة بالتصدي للجرائم الإلكترونية وغيرها... لتشمل العملات الافتراضية.

أيضا من واجب السلطات المالية الجزائرية - بنك الجزائر - إصدار تحذيرات حول مخاطر البتكوين والعملات الافتراضية المشابهة.